

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(2)/3
2 July 2003

ARABIC
Original: FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثانية

هافانا، ٢٦-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣

البند ٢(ج) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيباتها المؤسسية عملاً بالفقرتين
الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة ٢ من المادة ٢٢ والمادة
٢٦ من الاتفاقية

استعراض التقرير المتعلق بالتنفيذ المعزز للالتزامات المترتبة على الاتفاقية

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

اعتمدت الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، المعقودة في بون بألمانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، نص إعلان يدعو الأطراف إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

* أرجى تقديم هذه الوثيقة لتزويد مؤتمر الأطراف بأحدث المعلومات عن تعزيز تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية إلى مؤتمر الأطراف.

ووفقاً للمقرر ٨/م أ-٤، تشكل هذه الوثيقة تجميعاً وتلخيصاً للمعلومات الواردة في التقارير التي قدمتها الأطراف حتى عام ٢٠٠٢ والمتصلة بالتدابير المتخذة في إطار مجالات العمل الاستراتيجية السبعة المحددة في إعلان الأطراف.

وتسلط الوثيقة الضوء على الدروس الرئيسية المستخلصة من تحليل التقارير المقدمة، على مستوى كل منطقة. ويدعو الاستنتاج العام والتوصيات النهائية المتعلقة بالتقدم المحرز في مجالات العمل الاستراتيجية الرئيسية مؤتمر الأطراف إلى اتخاذ المقررات التي تكفل متابعة دقيقة وفعالة لأحكام الإعلان، في سياق تنفيذ الاتفاقية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤- ١	السياق أولاً-
٤	١١١- ٥	النظر في التقارير المقدمة إلى أمانة الاتفاقية..... ثانياً-
٤	٣٠- ٥	ألف- موجز المعلومات المقدمة في تقارير البلدان الأفريقية.....
٩	٥٧-٣١	باء- موجز المعلومات المقدمة من تقارير البلدان الآسيوية.....
		جيم- موجز المعلومات المقدمة في تقارير بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة
١٤	٧٥-٥٨	البحر الكاريبي.....
١٧	٨٦-٧٦	دال- موجز المعلومات المقدمة في تقارير بلدان شمال البحر المتوسط.....
١٩	٩٨-٨٧	هاء- موجز المعلومات المقدمة في تقارير بلدان أوروبا الوسطى والشرقية .
		واو- موجز المعلومات المقدمة في تقارير مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٢١	١١١-٩٩	وتقارير المنظمات الأخرى الحكومية الدولية وغير الحكومية.....
٢٣	١١٨-١١٢	الدروس الرئيسية المستخلصة من مختلف التقارير..... ثالثاً-
٢٥	١٢٩-١١٩	الاستنتاج العام والتوصيات..... رابعاً-

أولاً - السياق

١ - اعتمد الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإعلان الخاص بالتعهدات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية. وأكدوا أن عملية تدهور الأراضي، بصرف النظر عن تباين الحالات المحلية أو الإقليمية، بلغت حداً يجعل من التصحر تحدياً عالمياً. وأكدوا من جديد التزامهم السياسي بإعطاء قوة دفع جديدة لتنفيذ الاتفاقية من أجل تحقيق نتائج ملموسة تتناسب مع حجم مشاكل تدهور الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية على الصعيد العالمي.

٢ - ونص الإعلان على تدابير محددة تسمح بتحسين تقييم الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية. وحدد فترة عشرة أعوام (٢٠٠١-٢٠١٠) للسماح للأطراف بتكثيف جهودها لإعطاء قوة دفع جديدة لمكافحة التصحر. ومن ناحية أخرى، حث الإعلان الأطراف على أن تقدم بصورة منتظمة تقارير عن التقدم المحرز في إطار تنفيذ الاتفاقية بغية اتخاذ الإجراءات بشأن توجه الاستراتيجيات المعتمدة، وتعديل الأولويات ووسائل التدخل ومن ثم تحسين فعالية التدابير المقررة.

٣ - ودعت الأطراف إلى تضمين تقاريرها المقدمة وفقاً لأحكام الاتفاقية معلومات ملائمة عن التنفيذ الفعال للالتزامات بموجب الاتفاقية، وذلك استجابة للإعلان.

٤ - وبموجب المقرر ٨/م أ-٤، قامت الأمانة بتجميع المعلومات الواردة في التقارير وتلخيصها وعرضها في هذه الوثيقة. والجدير بالإشارة أن التقارير التي قدمتها البلدان الأطراف تأخذ في حسابها إسهامات المنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني والإقليمي. وطبق إطار موحد لقراءة التقارير بغية استخلاص العناصر البارزة المعروضة فيما يلي.

ثانياً - النظر في التقارير المقدمة إلى أمانة الاتفاقية

ألف - موجز المعلومات المقدمة في تقارير البلدان الأفريقية

٥ - في إطار الإعداد للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)، أُجري تولى وتحويل أولي لسبعة وأربعين تقريراً وطنياً مع مراعاة الدروس المستخلصة من الممارسة السابقة والتوصيات المقدمة في تقرير الفريق العامل الخاص المعروض على الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف (ICCD/COP(4)/AHWG/6) والمبادئ التوجيهية لإعداد الدفعة الثانية من التقارير الوطنية. وتدور هذه الدراسة حول المواضيع الرئيسية السبعة المذكورة في الفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥.

٦- وفيما يتعلق بسير العمل في تنفيذ الاتفاقية، يوضح تحليل التقارير تفاوتاً بين البلدان، وإن كان هناك تقدم قد أُحرز إجمالاً على المستوى الإقليمي. ومن مجموع البلدان الأفريقية السبعة والأربعين التي قدمت تقارير، كانت سبعة وعشرون بلداً قد أتمت إعداد برامج عملها الوطنية.

٧- وهذه البرامج، التي تشكل الأطر الاستراتيجية المرجعية لجميع العمليات المنفذة في مجال مكافحة التصحر، يجب إدراجها في التخطيط الاقتصادي الكلي مما سيسمح باستخدامها أيضاً في إعداد استراتيجيات مكافحة الفقر.

٨- وتستند التدابير التي اعتمدها البلدان في إطار إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها إلى عمليات قائمة على المشاركة تحشد فيها جميع قطاعات المجتمع. وأعلنت ثلاثة أرباع البلدان أنها نظمت مشاورات لا مركزية روعي فيها كل من الجنسين (التكافؤ بين الرجال والنساء). وأشارت أكثر من نصف التقارير إلى أن هناك مجموعات من العناصر الفاعلة التي لم تشارك كثيراً في النقاش حول مسائل البيئة والتنمية قد تمكنت ليس فقط من التعبير عن نفسها، بل أيضاً من تأكيد وجهات نظرها وشواغلها المحددة. وأدى تباين تصورات وآراء العناصر الفاعلة إلى إثراء عملية الحوار والتأمل المتفق عليهما. وأتاح هذا التباين توضيح مضمون برامج العمل الوطنية وتوفير الأسس اللازمة لتحقيق توافق آراء بشأن النهج الذي ينبغي اتباعه.

٩- وتشهد غالبية البلدان تطوراً ملحوظاً وامتزاجاً نحو تحقيق اللامركزية في إدارة الموارد الطبيعية، مما يهيئ الظروف الملائمة لإشراك العناصر الفاعلة المعنية بجميع فئاتها في صياغة سياسات وبرامج التنمية وتنفيذها ومتابعتها. وتؤدي هذه الإمكانيات الجديدة إلى ظهور و/أو تعزيز هياكل محلية لمكافحة التصحر، وهي الهياكل التي توفر إطاراً لحشد العناصر الفاعلة وحلقة اتصال بين السكان وهيئات الدعم. غير أن كفاءة هذه الهياكل تتفاوت بدرجة كبيرة بين مكان وآخر. وقد ثبت أن تعزيز عملية اللامركزية لا غنى عنه لضمان مشاركة أفضل من المجتمعات المحلية في إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها.

١٠- وقامت عدة بلدان، وفقاً لحالاتها الخاصة، باتخاذ تدابير مؤسسية ملائمة وترتيبات تشريعية أو إدارية جديدة بغية تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ الاتفاقية (إنشاء و/أو تعزيز هيئات التنسيق الوطنية، والإصلاحات العقارية، وسن قوانين بيئية جديدة تراعي المبادئ الابتكارية التي تتميز بها الاتفاقية).

١١- ويجب ألا تحجب الإنجازات الهامة التي تحققت في إطار تنفيذ الاتفاقية بعض المعوقات التي ينبغي التغلب عليها في أقرب وقت لزيادة كفاءة المبادرات الجارية على مختلف مستويات التدخل. وتتعلق هذه المعوقات بصورة رئيسية بضعف استخدام أدوات التخطيط المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وعدم كفاية الموارد المالية المتاحة (الميزانيات الوطنية والمساعدات الخارجية)، وصعوبة إبرام اتفاقات شراكة مستدامة والعقبات التي تعترض عملية نقل التكنولوجيا.

١ - الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة
والنباتات في المناطق المتضررة

١٢ - على المستوى الوطني، حددت برامج العمل الوطنية مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تجمع بين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومكافحة الفقر. فعمليات التدخل التقنية (إصلاح الأراضي المتدهورة، وإدارة مستجمعات المياه...) تستكمل بتدابير هيكلية ترمي إلى زيادة فعالية الإطار المؤسسي وتعزيز قدرات العناصر الفاعلة في مجال الدراسات الاستطلاعية للمشاريع وبرمجتها وإدارتها وتنفيذها ومتابعتها.

١٣ - وعلى المستوى الإقليمي، أنشئت أربع شبكات للبرامج الموضوعية في إطار برنامج العمل الإقليمي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وخصصت إحدى هذه الشبكات لإدارة المتكاملة للموارد المائية لأحواض الأنهار الكبرى والبحيرات والينابيع العابرة للحدود، بينما خصصت شبكة أخرى للحراثة الزراعية وصون التربة.

٢ - استخدام المراعي وإدارتها على نحو مستدام

١٤ - رغم تحديد هذا المجال الموضوعي كقطاع يحظى بأولوية العمل على المستوى الوطني، فإن الأنشطة المنفذة فيه حالياً هي في الأساس أنشطة إقليمية، وبخاصة في مجال الإدارة المستدامة للموارد النباتية والحيوانية المشتركة أو العابرة للحدود. وهناك مبادرة إقليمية أخرى تتعلق بإقامة شبكة موضوعية خاصة بالإدارة الرشيدة للمراعي وتعزيز زراعة المحاصيل العلفية.

٣ - تطوير نظم مستدامة للإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات

١٥ - تتعلق أهم التغييرات في مجال الزراعة بتعزيز نظم الري المعتمدة على تكنولوجيا منخفضة التكلفة. والجدير بالإشارة أنه لتلبية احتياجات الري على نطاق صغير، اختارت بعض البلدان استيراد نظم الضخ، بينما قامت بلدان أخرى بتطوير السدود التلية.

١٦ - وتعتزم بعض البلدان إجراء تقييم للمشاريع الداعمة لتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني بغية تعديلها بتضمينها الأبعاد الابتكارية التي تقترحها الاتفاقية، مثل تعزيز اتساق أفقي أكثر وضوحاً، وتحديد الروابط التي ينبغي إقامتها بين السياسات القطاعية والسياسات الشاملة لعدة قطاعات وإقامة شراكة من نوع جديد بين مختلف العناصر الفاعلة المعنية.

٤- تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

١٧- شددت التقارير على الصعوبة التي تواجهها البلدان في توضيح الصلة بين مصادر الطاقة المتجددة والتصحر، رغم الجهود المبذولة لضمان اتساق توجهات السياسات في مجالات الطاقة والغابات والأراضي والمياه. وقد استُحدثت تقنيات تسمح بتعزيز مصادر الطاقة المتجددة هذه، لكن تطبيقها يواجه سلسلة من العقبات وهي: ارتفاع تكلفة الحصول على بعض المعدات الأساسية، وضعف المعارف الأساسية اللازمة لصيانة هذه المعدات، وعدم كفاية الدعم السياسي والاقتصادي للمبادرات الرامية إلى تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وعلى المستويين دون الإقليمي والإقليمي، تشكل الإدارة المستدامة لموارد الطاقة مجال تعاون بالغ الأهمية.

٥- بدء برامج للتخريج/إعادة التخريج وتكثيف برامج صون التربة

١٨- أتاحت حركة التطور الناجمة عن برامج العمل الوطنية في عدة بلدان تعديل مشاريع إعادة التخريج أثناء تنفيذها، حتى تتفق مع المبادئ التوجيهية للاتفاقية أي: إشراك العناصر الفاعلة، وتحقيق التكامل بين السياسات، وتطوير الشراكات على مختلف مستويات التدخل. كما أنها أعطت قوة دفع جديدة للمبادرات الميدانية في مجال إعادة التخريج وإدارة الغابات ومعالجة تدهور الغطاء النباتي الطبيعي.

١٩- وبصورة عامة، أتاح تحسين الإطار المؤسسي للتنمية حدوث تطور في أساليب إدارة الموارد الطبيعية نحو نهج أكثر ميلاً إلى اللامركزية وأكثر انسجاماً مع القاعدة. وترجع أسباب هذا التطور إلى فشل تجارب التنظيم الإداري المركزي للموارد الطبيعية. وتوضح الدروس المستخلصة من هذه التجارب أن قيام المجتمعات المحلية بإدارة الموارد الطبيعية يشكل عنصراً أساسياً لإعطاء قوة دفع للتنمية المستدامة.

٦- وضع نظم للإنذار المبكر فيما يتصل بالأمن الغذائي والتنبؤ بالجفاف

٢٠- كان أحد الإنجازات الرئيسية في مجال تطوير نظم الإنذار المبكر بدء مشاريع تشمل مختلف المناطق الفرعية في القارة. والجدير بالإشارة في هذا الإطار المشروع الذي بدأته اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل بشراكة مع اتحاد المغرب العربي والذي يدور حول أنشطة جمع بيانات الفيزياء الأحيائية وتحليلها ودجها، وإصدار البيانات الإحصائية والوثائق الشاملة للخرائط قصد استحداث نماذج للتنبؤ والإنذار المبكر.

٧- رصد وتقييم عملية التصحر

٢١- أدرجت بعض البلدان في برامج عملها الوطنية مشاريع تحظى بالأولوية وتستهدف فهم عملية التصحر بصورة أفضل بالإضافة إلى ضمان متابعة وتقييم الآثار المترتبة على التصحر والجفاف. وأعلنت بلدان أخرى أن لديها ليس فقط أنظمة تنفيذية للإعلام عن البيئة، بل أيضاً القدرات اللازمة لجمع المعلومات التي يتطلبها تقييم

ومتابعة عملية التصحر. وأشار عدد منها إلى وجود قاعدة بيانات وإلى استخدام نظم المعلومات الجغرافية للحصول على المعلومات اللازمة. وتحصل الأجهزة المقامة في بعض المناطق على دعم من الشبكات الوطنية لمراصد المراقبة البيئية الطويلة الأجل التي أُقيمت بدعم من مرصدا الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل.

٢٢- ونظراً لضعف نظم قياس الآثار المترتبة على أنشطة مكافحة التصحر في عدد كبير من البلدان، يجب التشجيع على إقامة نظم معلومات ومتابعة/تقييم لمشاريع التنمية ومشاريع مكافحة التصحر.

٨- الدروس المستخلصة

٢٣- من أهم الدروس المستخلصة من تحليل الوثائق المعروضة أن عدم وجود موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها يضر عادة بالتنفيذ الفعال لبرامج العمل الوطنية. وفي مواجهة هذه الحالة، سعت بعض البلدان إلى توفير أموال وطنية لمكافحة التصحر بغية تمويل الأنشطة التي تحظى بالأولوية في البرامج. غير أن هذه الجهود لم تؤد إلى نتائج مقنعة.

٢٤- ولم توضح التقارير الوطنية بصورة منهجية التأزر بين برامج العمل الوطنية وسائر الاتفاقات المتعددة الأطراف المتصلة بالبيئة، حتى مع تأكيد مبدأ التنفيذ المنسق لهذه الاتفاقيات. فمن الناحية العملية، ظلت عمليات إعداد وتطبيق الاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ مختلف الاتفاقيات تتم على حدة.

٢٥- ورغم إمكانية نجاح الخيارات المؤسسية المقررة لإدارة برامج العمل الوطنية (إلحاق هيئة التنسيق الوطنية بالوزارة المسؤولة عن البيئة)، من الناحية النظرية، فمن المحتمل ألا تساعد هذه الخيارات دائماً على التنسيق بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة المعنية بمكافحة التصحر. ولتلافي هذه العقبة، اختارت بعض البلدان إقامة نظام أكثر تمثيلاً يشرف على مختلف الإدارات الوزارية. وكقاعدة عامة، يتمتع هذا النظام بخصائص الهيئة المشتركة بين الوزارات مما ييسر تنسيق ومواءمة أنشطة هيئة التنسيق الوطنية.

٢٦- ويلاحظ بصورة عامة أن إدماج مكافحة التصحر في استراتيجيات وأولويات مختلف البلدان بطيء وضعيف. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الإدارات الوزارية المكلفة بالتخطيط الاقتصادي الكلي تلعب دوراً هامشياً في عملية وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٩- الاستنتاجات والتوصيات

٢٧- ينبغي الإشارة إلى أن هدف تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التأزر في تنفيذ اتفاقيات ريو ينبغي أن يراعى بقدر أكبر من المنهجية عند تحديد الأولويات في ميدان التمويل. وهذه الضرورة ترجع إلى أن تعدد احتياجات التمويل والتنافس فيما بينها يشكلان خطيرة أمام تنفيذ مختلف الاتفاقيات.

٢٨- ونظراً لأن عدداً كبيراً من البلدان الأفريقية قد بلغ مرحلة وضع الصيغ النهائية لبرامج عمله الوطنية، فقد بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تترجم هذه البلدان إرادتها السياسية الخاصة بتعزيز تنفيذ الاتفاقية إلى تدابير مالية هامة. وسيساهم ذلك في إقناع شركائها الرئيسيين في التنمية بأن مكافحة التصحر تشكل أولوية لأفريقيا بلا جدال. ومن ناحية أخرى، يجب ألا يعتمد تنفيذ البرامج بالشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف على الأدوات التقليدية المتمثلة في المشاريع فحسب، بل يجب أن يتجه إلى آليات ابتكارية قادرة على النهوض في آن واحد بمكافحة التصحر والقضاء على الفقر.

٢٩- ومن الجوانب الأخرى الهامة التي يتعين الإشارة إليها ضرورة إقامة روابط بين عملية تنفيذ الاتفاقية، وبخاصة برنامج العمل الإقليمي، والمبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تسعى إلى القيام بدور الإطار المرجعي الاستراتيجي للشراكة بين أفريقيا وشركائها الرئيسيين في التنمية.

٣٠- واقترح وضع مؤشرات تسمح بقياس مستوى مشاركة المجتمع المدني، مع الاهتمام بصورة خاصة بدرجة مشاركة النساء والشباب. وفي نفس السياق، أبرزت التقارير أهمية التدابير الابتكارية مثل عمليات التقييم المشتركة وإعداد ملخصات عن البلدان قصد استكمال التقارير الوطنية.

باء- موجز المعلومات المقدمة في تقارير البلدان الآسيوية

٣١- أعدت ثلاثون بلداً من بلدان المنطقة تقاريرها الوطنية في عام ٢٠٠٢ تمهيداً للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتشير هذه التقارير إلى التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في إطار إعداد برامج عملها الوطنية. كما تشير إلى أن معظم البلدان قد تبنت سياسات متفقة مع أهداف ومقاصد الاتفاقية. وشرع في عدد كبير من برامج مكافحة التصحر في الفترة الأخيرة، ولكن لأسباب أهمها عدم كفاية الموارد المالية، لا يزال تأثير هذه الجهود محدوداً.

٣٢- وأوضحت التقارير أنه ينبغي أن تعتمد البلدان المتضررة أطر عمل منسقة وأن تحرص على دمج المبادرات الخاصة بمكافحة التصحر في استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة.

١- الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة

والنباتات في المناطق المتضررة

٣٣- في عدد كبير من بلدان آسيا المتضررة، نُفذت برامج لإصلاح الأراضي المتدهورة وتخفيف آثار الجفاف وإعادة التحريج على نطاق واسع. وينبغي الإشارة إلى أن مشاركة السكان وتطبيق طرق ملائمة لتوزيع الفوائد قد

سأهما في ضمان مقومات البقاء لهذه البرامج. وأُتخذت تدابير بالغة الفائدة مثل تثبيت الكثبان، وتحسين شبكات الري، وتقنيات استرجاع السيح ومعالجة المياه المستخدمة.

٣٤- ولتجنب إزالة الغابات وتدهور الغطاء النباتي، شرعت عدة بلدان في خطط متسقة لإدارة الغابات تمنح المجتمعات المحلية حقوقاً فعلية في المنتجات الحرجية وهي الحقوق التي تساهم بدور كبير في توفير أسباب العيش. وقامت بعض البلدان بإنشاء محميات من الغابات، بينما اتخذت بلدان أخرى تدابير ترمي إلى كبح زراعة القطع والحرق التي تتسبب في تدمير الغطاء النباتي.

٣٥- وفي مواجهة ندرة الموارد المائية في بعض المناطق القاحلة و/أو شبه القاحلة، كانت هناك مبادرات للتشجيع على جمع مياه الأمطار لاستخدامها في الزراعة، واستغلال خزانات مياه الشرب الصغيرة الحجم، وإصلاح الينابيع المتوافرة وإقامة ينابيع جديدة، وتجديد طبقات المياه الجوفية. وساعد إنشاء و/أو تعزيز الأطر التنظيمية للمجتمعات المحلية المسؤولة عن إدارة المياه على ترشيد نظام استغلال هذا المورد.

٣٦- وقامت عدة بلدان بتنفيذ برامج لمكافحة التحات الريحي (غرس مصدات الرياح، وإعادة التحريج على حدود الصحراء، وتجديد الغطاء النباتي في الأراضي الهشة...) وبرامج مائية (إصلاح مستجمعات المياه في مناطق التلال). وعلى مستوى مناطق الري التي تواجه ظواهر تدهور الأراضي الناجم عن امتلاء المجاري المائية، تم اختبار طرق مثلى للري ووضع نظم أنسب في مجال الزراعة والصرف.

٣٧- وأعدت غالبية البلدان النظر في تشريعاتها الخاصة بالأراضي بغية إدخال تغييرات عليها لتحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز حقوق الانتفاع؛

(ب) منح مزيد من الصلاحيات للمؤسسات المحلية المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية؛

(ج) تعزيز صون التربة والمياه؛

(د) تحسين إدارة الموارد المائية وموارد مصائد الأسماك؛

(هـ) تنظيم عمليات تقييم آثار برامج التنمية الزراعية والحرجية؛

(و) وضع آليات لإصلاح المناطق المنكوبة بالكوارث؛

(ز) وضع قواعد لاستخدام المواد الكيميائية الزراعية والمبيدات؛

(ح) تكثيف المكافحة المتكاملة للآفات؛

(ط) تحسين فرص الوصول إلى مياه الشرب وشبكة الصرف الصحي؛

(ي) التحكم في التنمية الحضرية، وبخاصة أنشطة البناء.

٣٨- وينبغي الإشارة إلى أن هناك بلداً طرفاً قد اعتمد قانوناً أساسياً لمكافحة التصحر وسنّ قوانين تنظيمية متعلقة باستخدام الأراضي وتقسيمها إلى مناطق. كما وضع هذا البلد آليات لتحسين كفاءة التنسيق بين القطاعات.

٢- استخدام المراعي وإدارتها على نحو مستدام

٣٩- للتغلب على المعوقات المرتبطة بتدهور المراعي، اتخذت بعض البلدان تدابير لتقليل أعداد رؤوس الحيوانات وزيادة إنتاجية المراعي بالاعتماد على تنظيم الوصول إلى أراضي المشاع.

٤٠- وعلى المستويين دون الإقليمي والإقليمي، شرع في برامج وشبكات موضوعية بغية إقامة نظم إدارة مستدامة للمراعي وتحسين إنتاجية الماشية.

٣- تطوير نظم مستدامة للإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات

٤١- في مواجهة التدهور الشديد في التربة وتناقص الغلة، منحت عدة بلدان أولوية عالية لانتهاج سياسات سكانية تتناسب مع إدارة البيئة. وبنفس المنطق، أولت هذه البلدان اهتماماً لتحسين إدارة المياه، واستخدام الأسمدة العضوية، واتباع أساليب زراعية ملائمة، وإدارة مستجمعات المياه.

٤- تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٤٢- دعا ضعف تطور تقنيات الاستخدام الفعال للطاقة، ولا سيما الطاقة المستمدة من الأخشاب، والوعي بتحديات التنمية المستدامة عدداً كبيراً من البلدان إلى اتباع سياسات للطاقة قائمة على تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة و/أو البديلة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الطاقة. وفي هذا السياق، تجسّد الحرص على تخفيف الضغط على الموارد الحرجية في السعي إلى تنمية مصادر للطاقة المتجددة.

٥- بدء برامج للتحريج/إعادة التحريج وتكثيف برامج صون التربة

٤٣- أولت بلدان المنطقة اهتماماً خاصاً لإعادة التحريج، والإدارة المتسقة للغابات، وتعزيز قدرات السكان لإعدادهم لتولي مسؤولية إصلاح الأراضي المتدهورة. وأنشأت البلدان آليات تهدف إلى تعزيز مشاركة المجتمعات

المحلية في إدارة الموارد الطبيعية (الاعتراف بالحق في المنتجات الحرجية، وتطبيق الحوافز الاقتصادية وغير ذلك). وتم الجمع بين عدة تدابير لتشجيع إعادة التحريج وهي: تعبئة المجتمعات المحلية، وتشجيع المبادرات الفردية، وتنفيذ البرامج العامة.

٦ - وضع نظم للإنذار المبكر فيما يتصل بالأمن الغذائي والتنبؤ بالجفاف

٤٤ - أشارت التقارير إلى أن هناك جهوداً قد بذلت لتعزيز خدمات الأرصاد الجوية ووضع نظم للإنذار المبكر تهدف إلى جملة أمور من بينها تجنب الكوارث الطبيعية مثل الانهيار الأرضي.

٤٥ - ونتيجة للتفاوت المتزايد في توزيع الأمطار والظواهر الجوية القصوى المترتبة على ذلك، اقتنعت البلدان بضرورة الجمع بين نظم الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية الموجهة إلى مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

٤٦ - وأوضحت التقارير أن غالبية البلدان قد أنشأت أنظمة للإغاثة في حالات الطوارئ لمواجهة العجز الغذائي الناجم عن الكوارث الطبيعية. وأنشأ بعضها احتياطات مؤقتة من الحبوب.

٧ - رصد وتقييم عملية التصحر

٤٧ - فيما يتعلق برصد وتقييم التصحر، تشير التقارير إلى أن بعض البلدان لم تنشئ بعد أنظمة للرصد/التقييم بينما أنشأت بلدان أخرى آليات تسمح بقياس التقدم المحرز في مجال مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وعلى أي الأحوال، تعتزم البلدان الاعتماد على الموارد التي ستتاح لها في إطار برامج العمل الوطنية لإنجاز أنظمتها الخاصة بالتقييم.

٤٨ - وأتاحت تجارب التخطيط التي جرت مؤخراً للبلدان تقدير الموارد الطبيعية وتحديد بارامترات المتابعة المتصلة بعملية تدهور الأراضي والآثار الاجتماعية - الاقتصادية للأنشطة المنفذة. واستفادت البلدان من هذه التجارب لتحسين نظم المعلومات المتصلة بالبيئة وإنشاء قواعد بيانات.

٤٩ - وأشارت التقارير إلى أنه قد تم إشراك المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث في إطار إنشاء أنظمة التقييم والمتابعة. ووضعت هذه الهيئات منهجيات وأدوات علمية تسمح بتحسين الرصد وزيادة الدقة في تقييم الجفاف والتصحر.

٨- الدروس المستخلصة

٥٠- أوضحت التقارير المقدمة من بلدان آسيا الأهمية الجوهرية لأنشطة رصد وتقييم استخدام الأراضي نظراً لما تسمح به من تعديل لاستراتيجيات التدخل. غير أن قيود الموارد البشرية والمؤسسية والمالية تتسبب في صعوبة وضع نظام فعال لرصد وتقييم التصحر.

٥١- ويشكل ضعف الموارد المالية المتاحة إحدى العقبات الرئيسية أمام التنفيذ الفعال لبرامج العمل التي تم وضعها. ولذلك حث الاجتماع الإقليمي المعقود في دمشق بسوريا، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، وكالات التعاون على حشد مزيد من الجهود لتلبية الاحتياجات الملحة من التمويل لتنفيذ الاتفاقية. وأكد الاجتماع أن التزام البلدان المتضررة يجب أن يترجم إلى مساهمة منتظمة ومتسقة من الميزانيات الوطنية في تمويل برامج مكافحة التصحر.

٥٢- ويجب أن تُستكمل الجهود المبذولة في مجال تعبئة الموارد المالية بمبادرات تستهدف تعزيز تسويق المنتجات الزراعية للمناطق القاحلة في الأسواق الوطنية والدولية، بغية تحسين دخول المجتمعات المحلية وظروف معيشتها.

٥٣- ويبدو أن عملية التشاور لم تسفر في معظم الأحوال عن إبرام اتفاقات شراكة. ونظراً لعدم التوصل إلى هذه الاتفاقات، فإن التنفيذ الفعال للاتفاقية يسير ببطء شديد.

٩- الاستنتاجات والتوصيات

٥٤- يشكل تعزيز القدرات ضرورة أساسية لجميع بلدان المنطقة المشاركة في تنفيذ الاتفاقية. وفيما يتعلق بالمؤسسات العامة والخاصة، ينبغي تحليل مسألة تنمية القدرات هذه من زاوية تعزيز الكفاءات الفردية والجماعية للهيكل للسماح لها ليس فقط بإجراء عمليات التخطيط على المستويين الوطني والمحلي بكفاءة، بل أيضاً بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج التي وضعتها.

٥٥- ويجب أن تتوافر لدى البلدان بيانات موثوق بها لإنشاء قاعدة مرجعية تسمح لها بتقييم تأثير عمليات التدخل وقياس تطورها. ويقتضي إجراء الرصد بكفاءة استيفاء هذه البيانات بانتظام مع تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية في مجال متابعة/تقييم عملية التصحر.

٥٦- وينبغي تحسين كفاءة آليات التنسيق بين القطاعات وتحديد مؤشرات تسمح بتقييم مستوى مشاركة العناصر الفاعلة المعنية بمختلف فئاتها في عملية تنفيذ الاتفاقية.

٥٧- ومن ناحية أخرى، ينبغي تدعيم أنشطة الشبكات الموضوعية لتيسير تنسيق المعايير والمؤشرات المطبقة في مجال رصد وتقييم التصحر.

جيم - موجز المعلومات المقدمة في تقارير بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة
البحر الكاريبي

٥٨ - شددت التقارير الثمانية والعشرون التي قدمتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ على الصعوبات التي واجهتها البلدان بما في ذلك من الناحية السياسية والاقتصادية. وهذه الحقيقة تفسر في كثير من الأحيان ضعف الأهمية الممنوحة للتدابير المتعلقة بحماية البيئة، رغم أن النظم الإيكولوجية للمنطقة ضعيفة للغاية، وبخاصة في الجزر التي يتسبب حجمها في قيود إقليمية وبشرية وطبيعية ومالية. والجدير بالإشارة أن هناك مجالات عمل استراتيجية محددة في المقرر ٨/م-٤ لم تعالجها تقارير بلدان المنطقة لأنها لا تدخل ضمن أولوياتها.

٥٩ - وبُذلت الجهود في كثير من البلدان لضمان مشاركة السكان المحليين مباشرة في صياغة وتنفيذ السياسات المتصلة بالبيئة والتنمية. وفي هذا الإطار، قامت بعض البلدان بمبادرات لتحقيق اللامركزية في تطبيق الاتفاقية. وينبغي الإشارة إلى مثال برلمان أيمارا الذي تقوم في إطاره الشعوب الأصلية، ولا سيما الشعوب من سلالة كولانا المنتشرة حالياً في الأرجنتين وبوليفيا وشيلي وبيرو، ببحث بعض المسائل الهامة مثل مكافحة التصحر.

٦٠ - وأعلنت نصف البلدان تقريباً أنها حققت تقدماً يُعتد به على المستويين التشريعي والمؤسسي، وهو التقدم الذي تجسّد في وضع قوانين متعلقة بمكافحة التصحر، وإدارة الموارد الحرجية والمائية، وفرض الضرائب، ووضع نماذج للإدارة الحرجية.

٦١ - وأحدث إعلان سان جورج المتعلق بمبادئ الاستدامة البيئية في منطقة منظمة دول شرق الكاريبي تأثيراً سياسياً ومؤسسياً هاماً في بلدان شرق الكاريبي. فقد أرسى الإعلان قواعد تنسيق وتعزيز الإجراءات المتخذة في ميدان البيئة عن طريق تحسين مواجهة التحديات المرتبطة بتدهور الأراضي والتحات الساحلي. كما أن بروتوكول تيغوسيغالبا الذي وضعته لجنة بلدان أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية ووقعته بلدان أمريكا الوسطى قد أتاح تشجيع نهج متفق عليه في معالجة المشاكل البيئية وبخاصة التصحر.

٦٢ - ورغم التقدم المحرز في إطار تنفيذ الاتفاقية، لا تزال هناك أنواع شتى من المعوقات. ويكمن حل هذه المشاكل في تعميق عملية المشاركة، ضمن وسائل أخرى.

١ - الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة
والنباتات في المناطق المتضررة

٦٣ - بدراسة مختلف التقارير الوطنية والوثائق المرجعية للبلدان التي أنجزت برامج عملها الوطنية، تبدو الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه مسألة مشتركة بين القطاعات ينبغي أخذها في الحسبان لتعزيز الاستخدام المستدام

للموارد الطبيعية وصون هذه الموارد. وبالمثل، يمكن أن يشكل برنامج العمل الإقليمي إطاراً ملائماً يسمح بالإدارة الشاملة للأحواض العابرة للحدود ومن ثم بإقامة روابط باستراتيجيات التنمية المستدامة وسياسات القضاء على الفقر. ويجب تدعيم هذا الخيار بممارسات زراعية قادرة على الاستمرار في الأجل الطويل، ورشيدة من الناحية الإيكولوجية وتعتمد على المعارف المحلية والتقنيات الحديثة في الوقت ذاته.

٢- تطوير نظم مستدامة للإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات

٦٤- أشارت بعض البلدان إلى التقنيات التقليدية للزراعة "بدون حرث" و"زيادة الكتلة الأحيائية" كحلول يستعاض بها عن نوع من الزراعة قائم على السعي إلى الربح. وتسمح هذه التقنيات لمستخدمي الأراضي الزراعية والهياكل المحلية بالحصول على إنتاجية أعلى مع الحفاظ على طريقة تجدد الموارد الطبيعية. وتشمل ثلث التقارير الوطنية تقريباً ملاحظات مفصلة عن إصلاح الأراضي المتدهورة. وكانت هناك مبادرات هامة لضمان إزالة ملوحة التربة وتعزيز إعادة التحريج. ونفذت عدة مشاريع تجريبية في مجال إدارة التربة واعتماد الأنشطة الإنتاجية.

٣- بدء برامج للتحريج/إعادة التحريج وتكثيف برامج صون التربة

٦٥- أشارت بعض التقارير إلى تطوير أنشطة لإعادة التحريج. وأشارت تقارير أخرى إلى وجود برامج لإنشاء الغابات وتنفيذ المشاريع التجريبية الرامية إلى إعادة إنتاجية التربة إلى ما كانت عليه.

٤- وضع نظم للإنذار المبكر فيما يتصل بالأمن الغذائي والتنبؤ بالجفاف

٦٦- وردت الإشارة إلى نظم الإنذار المبكر في ثلاثة أرباع التقارير تقريباً. وبالنظر إلى أهمية مشاكل الجفاف التي يواجهها عدد كبير من البلدان، تسعى هذه البلدان إلى توفير أدوات تسمح بمتابعة تطور التصحر وتجنب الكوارث.

٦٧- وتحاول الأجهزة التي أنشأتها بعض البلدان أيضاً الاعتماد على المعارف التقليدية. وفي هذا المجال، شرعت مؤسسات للبحوث في دراسات عن معايير ومؤشرات المتابعة المستمدة من الخبرة المحلية. وتسعى هذه المؤسسات إلى جمع المعارف والتقنيات المحددة التي وضعها السكان المحليون على مر الأزمنة وقاموا بتطبيقها في بيئتهم الإيكولوجية والثقافية.

٥- رصد وتقييم عملية التصحر

٦٨- تعتبر المؤشرات المستخدمة في تقييم التصحر ومتابعة تطوره مهمة في فهم حجم هذه العملية على مختلف المستويات. وسعت بعض البلدان إلى إجراء تقدير عام بغية تحديد حجم المشاكل التي ينبغي حلها، وقياس مدى

تدهور الأراضي، وتوضيح كيفية تأثير هذه العملية على إنتاجية الأراضي وعلى ظروف معيشة السكان. وتشير التقارير إلى أن عدم وجود منهجيات تم اختبارها وتسمح بتحديد المؤشرات يسبب صعوبة كبيرة.

٦٩- وفي عدد كبير من بلدان المنطقة، تبذل الجهود لوضع برامج للبحوث بشأن اتجاهات التغيرات المناخية وتأثيرها. وفي أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، يجري التشديد بصورة خاصة على تأثير الجفاف على الاقتصادات الوطنية والمحلية.

٦- الدروس المستخلصة

٧٠- اعتبر عدد كبير من التقارير أن ضعف الموارد المالية المتاحة يشكل العقبة الأساسية أمام تنفيذ الاتفاقية. ورغم توافر بعض وسائل التمويل، لا تزال المساعدة المالية غير كافية ولا يمكن التنبؤ بها على جميع مستويات عملية تنفيذ الاتفاقية. ويضعف من خطورة هذه الحالة أن هيئات التنسيق الوطنية، المحرومة من وسائل العمل، لا تستطيع أداء دورها بفعالية.

٧١- ويتعلق أحد التحديات التي تعترضها البلدان بالغة الأهمية بإدماج أهداف الاتفاقية في السياسات القطاعية والسياسات الشاملة لعدة قطاعات. وفي هذا المجال، أنشأت بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي إطاراً مرجعياً مشتركاً لمعالجة المسائل المرتبطة بالجفاف والتحات الساحلي وتدهور الأراضي. وتسعى هذه البلدان أيضاً إلى إدخال المبادئ التوجيهية للاتفاقية في أجهزتها القانونية والمؤسسية بغية إقامة إطار ملائم لتحقيق التآزر بين المبادرات.

٧٢- ومن الزاوية الاقتصادية، أشارت بعض التقارير إلى جانب جديد يتعلق بالقيمة الاقتصادية الناشئة عن التأثير الإيجابي للموارد الطبيعية. فالنظام الإنتاجي الأحيائي للأرض والموارد الطبيعية الأخرى توفر خدمة إيكولوجية يجب أخذها في الحسبان بإنشاء آلية للدفع. والموارد التي سيوفرها هذا النظام ستسهم في تحسين صون الموارد الطبيعية والبيئة.

٧- الاستنتاجات والتوصيات

٧٣- أشارت التقارير إلى أن مراكز الاتصال لا تقوم بدور فعال في تنفيذ الاتفاقية وإلى أنه يجب تحسين قدراتها التقنية والمؤسسية. وينبغي تمكين هذه المراكز من وضع مشاريع وإجراء مشاورات مع المؤسسات الوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحصل مراكز الاتصال على دعم لتيسير التفاعل بين قواعد البيانات الوطنية الحالية وسائر نظم المعلومات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، بغية تجميع المعلومات العلمية المتصلة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف وإدارة الأراضي المتدهورة.

٧٤- وتتفق البلدان على أن اتباع نهج متكامل في معالجة مشاكل الفقر وتدهور الأراضي مسألة لا غنى عنها للتنمية المستدامة. وفي هذا المجال، يجب أن تنصب التدابير ذات الأولوية على تعزيز قدرات الهيئات المحلية على التدخل قصد القضاء على الفقر وتحسين حماية الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء.

٧٥- وخلصت التقارير إلى ضرورة تهيئة الظروف اللازمة للتجارة المنصفة والمنافسة المشروعة بين مختلف البلدان. واقترحت أيضاً مساعدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الحصول على الموارد التقنية والمالية اللازمة لوضع وتطبيق أدوات تنفيذ الاتفاقية على مختلف مستويات التدخل.

دال - موجز المعلومات المقدمة في تقارير بلدان شمال البحر المتوسط

٧٦- في عام ٢٠٠٢، قدمت ثمانية بلدان من بلدان المنطقة تقارير إلى الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتشير التقارير إلى الجهود الكبيرة المبذولة والتقدم المحرز في ميدان التوعية. وتظهر التقارير مشاركة فعالة من العناصر الفاعلة المحلية ومن ممثلي المجتمع المدني في أنشطة هيئات التنسيق الوطنية.

٧٧- وعلى صعيد آخر، تشير التقارير إلى وجود آليات تشاور عملية تضم السلطات الوطنية والمجتمع العلمي والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني في إطار مكافحة التصحر. ومن ناحية المضمون، تركز هذه العملية التشاورية على طريقة اتخاذ القرارات وعلى تقييم التقدم المحرز في إطار تنفيذ الاتفاقية. وينبغي الإشارة إلى أن بعض مجالات العمل الاستراتيجي المحددة في المقرر ٨/م أ-٤ لا تمثل أولوية لبلدان شمال البحر المتوسط.

١- الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة والنباتات في المناطق المتضررة

٧٨- أبرزت التقارير الجهود التي بذلتها بلدان المنطقة في مجالات إصلاح الأراضي المتدهورة عن طريق عمليات إعادة التحريج وإصلاح نظم الري وإدارة الأراضي. غير أن هناك اختلالاً كبيراً بين حجم التحديات والقيود الموضوعية للبرامج الجارية.

٢- وضع نظم للإنذار المبكر فيما يتصل بالأمن الغذائي والتنبيؤ بالجفاف

٧٩- أشارت ثلاثة بلدان إلى إحراز تقدم كبير في مجال وضع نظم للإنذار المبكر فيما يتعلق بتحات التربة والجفاف.

٣- رصد وتقييم عملية التصحر

٨٠- وفرت بعض التقارير معلومات عن التدابير المتخذة في مجال رصد وتقييم الجفاف والتصحر. وتعلق هذه التدابير بصورة رئيسية بإعداد بيانات الأرصاد الجوية التي تسمح بمتابعة التغييرات و/أو التقلبات المناخية وإنشاء محطات رصد لعملية تحات التربة. ووضعت عدة بلدان فعلاً قواعد بياناتها الخاصة برصد التصحر والجفاف وهي تشارك أيضاً في إنشاء قاعدة بيانات إقليمية.

٨١- وأشارت عدة بلدان إلى ضرورة تطوير نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد من جهة، وتعزيز القدرات في هذه المجالات من جهة أخرى. وشددت أيضاً على أهمية دعم المبادرات الجارية في مجال رسم خرائط للمناطق المعرضة بمختلف المقاييس. وينبغي الإشارة إلى أن هذه الجهود تجري في إطار تعاون على المستوى الإقليمي. وهناك مؤسسات متخصصة مسؤولة عن تحديد المؤشرات وإدارة أنشطة رصد وتقييم التصحر.

٤- الدروس المستخلصة

٨٢- على المستوى التشريعي، أشارت بعض البلدان إلى العمليات الجارية لتكييف القوانين والأنظمة الوطنية مع الاحتياجات المترتبة على وضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها. وفيما يتعلق بالتآزر مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالبيئة، أشارت بعض البلدان إلى أن هناك تقدماً ولكن يجب تدعيمه.

٨٣- ويسبدو جلياً أن العائق الرئيسي أمام تنفيذ الاتفاقية هو صعوبة تعبئة الأموال الكافية، وبخاصة في بلدان المنطقة التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٨٤- وأتاحت إقامة شبكة من المؤسسات العلمية العاملة على المستويين الوطني والإقليمي، بالإضافة إلى تبادل البيانات، فهم عمليات التصحر بمزيد من الدقة ومن ثم تحسين توجيه عمليات التدخل.

٥- الاستنتاجات والتوصيات

٨٥- لضمان تنفيذ الاتفاقية على نحو قائم على المشاركة فعلياً، أوصت عدة بلدان باتخاذ تدابير للبرمجة المحلية وتعزيز عملية تحقيق اللامركزية. وهذه الخيارات قد تيسر مراعاة الاحتياجات المحلية في عملية وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٨٦- واقترح إدراج المسائل المتعلقة بتدهور الأراضي في مناهج المدارس والجامعات، لكي يتسنى للشباب فهم تحديات التصحر بوضوح.

هاء - موجز المعلومات المقدمة في تقارير بلدان أوروبا الوسطى والشرقية

٨٧- في عام ٢٠٠٢، قدمت تسعة بلدان من بلدان المنطقة تقارير إلى الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وينبغي الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية قد شهد تحولات اقتصادية واجتماعية - سياسية عميقة، مع الانتقال من اقتصادات التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. وفي بعض الحالات، جرت هذه التحولات (الخصخصة والإصلاح الزراعي وتحقيق اللامركزية وغير ذلك) في سياق صعب على أقل تقدير. وشهدت المرحلة الانتقالية مشاكل اقتصادية خطيرة (انخفاض الإنتاجية وتفاقم مشكلة البطالة وتزايد العجز في الميزانية وارتفاع التضخم) وإن كان هناك ما يشير إلى حدوث استقرار و/أو انتعاش اقتصادي في الفترة الأخيرة.

٨٨- وفي مواجهة هذه الصعوبات الاقتصادية، اضطرت بلدان كثيرة عند تخصيص مواردها المالية المحدودة إلى منح الأولوية لتلبية بعض الاحتياجات الأساسية (الغذاء والصحة...). وفي الوقت الحاضر، تجدد الاهتمام بالمسائل المتصلة بحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وهذا ما يتجلى في تنفيذ المشاريع التجريبية ووضع آليات حفز ترمي إلى تشجيع حماية الأراضي وإصلاحها (الضرائب والرسوم ونظام التأمين الإيكولوجي والصناديق الخاصة وغير ذلك). ويتضح من تحليل التقارير المقدمة من بلدان المنطقة أن مجالات العمل الاستراتيجي المحددة في المقرر ٨/أ-٤ لا تدخل جميعها ضمن أولويات أوروبا الوسطى والشرقية.

١ - الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة

والنباتات في المناطق المتضررة

٨٩- تتم بلدان المنطقة في المقام الأول بمنع تدهور الأراضي وإصلاح الأراضي الزراعية والمراعي المتدهورة. واعتمد أحد بلدان المنطقة برنامجاً يهدف إلى تحسين خصوبة الأراضي وأنشأ قاعدة بيانات عن نوعية التربة.

٢ - بدء برامج للتجريب/إعادة التجريب وتكثيف برامج صون التربة

٩٠- لم يشر سوى بلد واحد إلى مشروع لإعادة تجريب ٧ ٠٠٠ هكتار في أراض تعرضت للتحات ورمال متحركة.

٣ - وضع نظم للإنذار المبكر فيما يتصل بالأمن الغذائي والتنبؤ بالجفاف

٩١- قدمت بعض البلدان معلومات موجزة للغاية عن هذه المسألة، بينما لم تتطرق بلدان أخرى إلى ذلك على الإطلاق. وأشار أحد التقارير إلى أهمية التنبؤ بالجفاف في إطار وضع البرامج المتكاملة لاستخدام الموارد المائية.

٤- رصد وتقييم عملية التصحر

٩٢- كانت المؤشرات الواردة في التقارير بشأن هذا الموضوع مختصرة للغاية. وعدد بلد واحد فقط مؤشرات مختلفة لرصد التدهور المرتبط بالتحات الريحي والمائي، وانهيار الأرض، وملوحة الأراضي والتلوث. وأشار تقرير إلى أن استحداث طرق للرصد الإيكولوجي يشكل أحد الأنشطة التي تحظى بالأولوية في إطار مكافحة التصحر.

٥- الدروس المستخلصة

٩٣- يمكن تدعيم المؤسسات اللامركزية لضمان عملية مشاركة فعلية وتجسيد التدابير الوطنية على المستوى المحلي. وسيساعد ذلك أيضاً على مراعاة الاحتياجات المحلية في العملية المتصلة ببرنامج العمل الوطني.

٩٤- نظراً للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها جميع بلدان المنطقة تقريباً لا يخصص سوى جزء ضئيل للغاية من الميزانيات الوطنية لحماية البيئة، وبخاصة مكافحة تدهور الأراضي. ويلاحظ في الوقت ذاته أن الدعم المالي الخارجي يقل كثيراً عن التوقعات. وإزاء نقص الموارد المالية هذا، تتجه البلدان إلى تنمية التعاون العابر للحدود وإقامة آليات حفز لإعطاء قوة دفع للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

٩٥- وهناك عامل آخر هام من عوامل التقدم التي حددتها هذه البلدان يتعلق بإقامة آليات للربط بين برامج العمل الوطنية وما يتصل بها من برامج قطاعية (الزراعة والغابات والموارد المائية والطاقة وغير ذلك) والسياسات الاقتصادية الكلية الطويلة الأجل.

٦- الاستنتاجات والتوصيات

٩٦- إن الأولويات التي حددتها بلدان المنطقة في إطار تنفيذ الاتفاقية تدور بصورة رئيسية حول مكافحة تدهور الأراضي وحماية الأراضي الزراعية من تحت التربة. وفي اجتماع إقليمي عقد في عام ٢٠٠٢، شددت البلدان على ضرورة تنظيم برامج العمل الوطنية حول شواغل رئيسية معينة مثل الإدارة المستدامة للتربة والمياه، وإدارة مستجمعات المياه، ومكافحة التحات وملوحة التربة، والحد من تلوث المياه الجوفية.

٩٧- وتعتبر بلدان المنطقة أن التنفيذ المنسق للاتفاقيات المنبثقة من ريو ضرورة لا مفر منها. ولتعزيز هذا التأزر، ينبغي أن تحدد برامج العمل التي تم وضعها في إطار الاتفاقيات الثلاث محاور التلاقي وأن تشكل أساساً مرجعياً مشتركاً يعتمد على نفس المؤشرات. وينبغي أن تشجع هذه البرامج أيضاً تجميع الموارد في إطار المشاريع العابرة للحدود وتنفيذ البرامج المشتركة لتقييم ورصد عملية التصحر.

٩٨- ويبدو من الضروري أيضاً تعديل تدابير رصد الجفاف وتدهور الأراضي، لربطها بأهداف لا تقتصر على إدارة الأزمات فحسب، بل تشمل أيضاً تجنب المخاطر.

واو- موجز المعلومات المقدمة في تقارير مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتقارير المنظمات الأخرى الحكومية الدولية وغير الحكومية

١- الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المياه والتربة والنباتات في المناطق المتضررة

٩٩- في أفريقيا وآسيا، يجري حالياً تطبيق البرامج الخاصة بإصلاح الأراضي المتدهورة وتثبيت الكثبان والإدارة المتكاملة للموارد المائية بمساعدة بعض المؤسسات، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وفيما يتعلق بأفريقيا، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي بمبادرة مشتركة خاصة بالأراضي والمياه. وتنصب هذه المبادرة على جميع المشاكل البيئية المتصلة بتدهور التربة وإدارة المياه الدولية، بغية تعزيز التنمية المستدامة والأمن الغذائي.

١٠٠- وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وحوض البحر المتوسط، تقدم بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة دعماً لإعادة توطين المجتمعات المحلية المهمشة التي تعيش على حدود الصحراء. وفي بلدان شمال أفريقيا، تقوم مراكز البحوث الزراعية الوطنية بوضع البرامج، بالتعاون مع هيئات للمساعدة، لتمكين المجتمعات المحلية من تنمية موارد المياه المتبقية بغية تطوير الري.

١٠١- وتوجه وكالات الأمم المتحدة المتخصصة جهودها في شتى مناطق العالم إلى عدد كبير من القطاعات الرئيسية مثل معالجة خصوبة التربة، وحماية الغابات والموائل الطبيعية، بالإضافة إلى إدارة الموارد المائية المشتركة. كما تدخل في أنشطتها مسائل جوهرية مثل النظام العقاري، وتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والنساء في الأنشطة، وفرص الحصول على الائتمان، والتعاون اللامركزي من أجل التنمية الريفية، وتقييم الممارسات والاستراتيجيات المستمدة من المعارف المحلية.

٢- تطوير نظم مستدامة للإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات

١٠٢- في معظم المناطق القاحلة وشبه القاحلة، تركز منظمات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي على دعم المشاريع الاستثمارية وإنعاش الزراعة باستخدام الأسمدة الطبيعية وتعزيز أفضل الممارسات في مجال الاستخدام المستدام للأراضي.

١٠٣- وإزاء تصاعد حركات السكان المتصلة بالحروب والتراعات التي تشهدها شتى مناطق العالم، تسعى مفوضية شؤون اللاجئين إلى تخفيف آثار وجود اللاجئين وأنشطتهم على النظم الإيكولوجية الضعيفة. وفي هذا السياق، تسعى المفوضية إلى تعزيز الممارسات الزراعية المحسنة، وأنشطة إعادة التحريج وإدارة الغابات، والتقنيات الفعالة لإدارة الموارد المائية والنظم الرشيدة لتربية الحيوانات. وتجري إدارة هذه الأنشطة في إطار برنامج للتوعية والتثقيف في مجال البيئة.

٣- تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

١٠٤- في أفريقيا، ينبغي الإشارة إلى مشروع صون التنوع البيولوجي وتكنولوجيا مصادر الطاقة المتجددة الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويهدف هذا المشروع إلى التوعية السكان في بلدان حوض بحيرة تشاد لكي يشاركوا بفعالية في تنفيذ أنشطة إدارة الموارد الطبيعية المتجددة والتنمية الريفية.

٤- بدء برامج للتحريج/إعادة التحريج وتكثيف برامج صون التربة

١٠٥- في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تركز المؤسسات الحكومية الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة بصورة خاصة على إعادة التحريج، ومكافحة التحات الريحي، وتثبيت الكثبان، وإنشاء قواعد البيانات المتعلقة بنباتات المناطق القاحلة، لتيسير انتقاء الأصناف الملائمة لظروف هذه النظم الإيكولوجية.

٥- وضع نظم للإنذار المبكر فيما يتصل بالأمن الغذائي والتنبؤ بالجفاف

١٠٦- في آسيا وأفريقيا، تدعم مؤسسات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تنفيذ برامج للأمن الغذائي وتنظيم مجموعات المساعدة الذاتية بالاعتماد على التكنولوجيا التقليدية لإقامة صلات بالأسواق وتعزيز الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية.

١٠٧- وفي عدة مناطق من العالم، تدعم مختلف الوكالات المتخصصة أنشطة التنمية الريفية إلى تعزيز الأمن الغذائي وأسباب معيشة الفقراء المعتمدين على الأراضي المعرضة للجفاف والتصحر. كما تدعم أنشطة صون التربة والمياه وبناء منشآت صغيرة للري. وفي هذا الإطار، يوفر برنامج الأغذية العالمي الغذاء مقابل العمل للأشخاص المشاركين في الإنتاج الزراعي وحماية البيئة والتدريب في هذا الميدان. ويقدم أيضاً مساعدة تقنية تهدف إلى تعزيز كفاءات المؤسسات العامة في مجال تحليل درجة التعرض ووضع برامج الأمن الغذائي.

٦ - رصد وتقييم عملية التصحر

١٠٨- في أفريقيا، يجري حالياً تنفيذ مشروع إقليمي مشترك بين المفوضية الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قصد تحسين جمع البيانات والمعلومات الأساسية عن الغابات، وبصورة رئيسية في مجالات الطاقة.

١٠٩- ويهدف نشاط مرصد الصحراء الكبرى والساحل في مختلف المناطق الفرعية من القارة الأفريقية إلى تعزيز القدرات الوطنية لرصد التصحر. ومن هذا المنظور، أنشئت شبكة مرصد لإجراء المراقبة الإيكولوجية في الأجل الطويل. ويسعى مرصد الصحراء الكبرى والساحل أيضاً إلى إنشاء نظام معلومات عن التصحر/نظام معلومات ومتابعة للبيئة على شبكة إنترنت.

١١٠- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دراسة إقليمية عن وضع مؤشرات اقتصادية واجتماعية للتصحر. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم بعض المؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمها لوضع مؤشرات محددة لمتابعة النظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة في المنطقة.

١١١- وهناك مبادرات في مختلف مناطق العالم ترمي إلى تحسين شبكات ونظم الرصد المائي والجوي، وتطوير عمليات تبادل البيانات المتصلة بتدهور الأراضي، وتشجيع نقل المعارف والتكنولوجيا بتكثيف البحوث المتعلقة بعمليات التفاعل بين المناخ والنظام المائي والتصحر. وتحظى هذه الأنشطة بمساعدة عدد كبير من المؤسسات منها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ثالثاً - الدروس الرئيسية المستخلصة من مختلف التقارير

١١٢- يتعلق أحد الدروس الأولى المستخلصة من التقارير المقدمة بصعوبة تحقيق عملية المشاركة في إطار تنفيذ برامج العمل الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تسمح هذه البرامج بتعبئة الموارد المالية المنشودة بسبب أنواع شتى من المعوقات، منها بصورة رئيسية ما يلي:

(أ) تفاقم مشكلة الانخفاض الإجمالي في المعونة الحكومية للتنمية خلال العقد المنصرم بسبب تناقص الموارد التي تخصصها وكالات التعاون للزراعة وإدارة الموارد الطبيعية؛

(ب) نظراً لضعف إدماج أهداف الاتفاقية في الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، فإن التزام حكومات البلدان المتأثرة بالتصحر بمساعدة تنفيذ برامج عملها الوطنية لم يُدعمَ باعتمادات مالية كافية؛

(ج) عدم منح أهمية كافية لمكافحة التصحر في برامج التعاون التي تم التفاوض بشأنها مع الشركاء في التنمية.

١١٣- ولتعزيز فعالية مكافحة التصحر، ينبغي تدعيم مشاركة العناصر الفاعلة الرئيسية، ويشمل ذلك سكان الريف، في المبادرات الجارية، والعمل على زيادة الاتساق بين جوانب تنفيذ الاتفاقية وسياسات تحقيق اللامركزية التي تنطوي على تغييرات هيكلية هامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تطبيق نظام حوافز في مجال الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها بغية تهيئة الظروف الملائمة لاستخدام مستدام وعادل للأراضي.

١١٤- وأعربت المنظمات غير الحكومية عن أسفها لأن التدابير القائمة على المشاركة لا تزال توجيهية وغطية ولا تسمح بإجراء مشاور فعال حقيقي بشأن تحديات وتوجهات عملية تنفيذ الاتفاقية. والتزام السلطات العامة والشركاء في التنمية بتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية وسائر عناصر المجتمع المدني في عملية تنفيذ الاتفاقية يجب أن يترجم إلى رغبة في جعل جودة هذه المشاركة معياراً أساسياً لتقييم المبادرات الجارية.

١١٥- ويجوز مختلف قطاعات المجتمع المدني أن يستخلص الدروس من تجارب مشاركتها في عملية الاتفاقية، لتحديد الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرتها على مواجهة تحديات الاتفاقية والمشاركة بدور متزايد في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، يجب أن تتوصل كل فئة من فئات العناصر الفاعلة في المجتمع المدني إلى تكوين رؤيتها الخاصة لنهج التدخل التي ينبغي أن تغطي بالأولوية استناداً إلى حصيلة استعراض السياسات المتبعة والأهداف المنشودة. ويتعين عليها أيضاً تحديد وتنفيذ آليات التمثيل الملائمة مع مراعاة معايير الجودة والشرعية.

١١٦- وأدت المبادرات المنفذة في إطار مكافحة الفقر في بعض الحالات إلى تصاعد التفاعلات حول فرص الحصول على الأرض وسائر عوامل الإنتاج. كما أنها كشفت الفجوة القائمة بين توجهات سياسات التنمية الزراعية التي تدور حول تشجيع الزراعة التجارية وتوقعات المنتجين الريفيين الذين يشكل تأمين الغذاء شاغلهم الأول. وقد حان الوقت لتصدي الاتفاقية لهذه المسائل، إن كان المنشود هو إسهامها في بلوغ أحد الأهداف الإنمائية للألفية ألا وهو تعزيز مكافحة الفقر والجوع.

١١٧- وتشكل الاتفاقية أساساً يساعد على حشد العناصر الفاعلة بمختلف فئاتها حول اهتمامات موحدة وشواغل مشتركة. وتطبيق قوانين السوق تطبيقاً منصفاً وشفافاً سيؤثر على سلوك المشاريع وجميع العناصر الفاعلة في القطاع الخاص بدفعها إلى تطوير التكنولوجيا التقليدية وزيادة مشاركتها في صون النظم الإيكولوجية، مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية.

١١٨- وينبغي تشجيع الخيارات الداعمة للتخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل، نظراً لإسهامها في إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص. أما نظم الحوافز المستخدمة لتعبئة القطاع الخاص من أجل مكافحة التصحر فيجب نشرها على نطاق أوسع لتنفيذ برامج العمل الوطنية، وبخاصة لتشجيع المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص. ويقتضي الحرص على تدعيم هذه المشاركة للقطاع الخاص توضيح الفرص الاقتصادية والتجارية المرتبطة بنظام تجاري يراعي بشكل أفضل منتجات المناطق الجافة.

رابعاً - الاستنتاج العام والتوصيات

١١٩- يجب أن تعزز الأطراف مكانة الاتفاقية ووضوحها في نظامها الخاص بالتخطيط من جهة، وأن تيسر من جهة أخرى، بحسب الاقتضاء، تلاقياً بين التوجهات المحددة في ميدان الأمن الغذائي والقضاء على الفقر ومكافحة التصحر في الحالات التي ستؤدي فيها الزيادة السكانية، وبخاصة في المناطق المعرضة، إلى زيادة الضغط على الأراضي.

١٢٠- ولزيادة فعالية إجراءات مكافحة التصحر، يتعين على الأطراف ليس فقط وضع برامج عمل على أساس الأولويات في الأجل الطويل، بل أيضاً إدراج هذه الأولويات في أطر التخطيط التي يستند إليها في رسم سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي نفس السياق، ينبغي تعزيز آليات الربط بين الاتفاقية والصكوك الأخرى مثل وثائق استراتيجية الحد من الفقر، أو جدول أعمال القرن ٢١، أو خطة تطبيق استنتاجات مؤتمر قمة جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة أو الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي الصكوك التي تسمح بإدماج شواغل الاستدامة البيئية في برامج التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

١٢١- وينبغي التشديد بصورة خاصة على ضرورة إقامة جسور بين عملية المتابعة الخاصة بخطة تنفيذ استنتاجات مؤتمر قمة جوهانسبرغ وعملية تطبيق الإعلان الخاص بالتعهدات الرامية إلى تعزيز أداء الالتزامات الواردة في الاتفاقية. وهذا الربط له ما يبرره وبخاصة لأن بعض المجالات الموضوعية للإعلان قد حددت أيضاً كمحاور تغطي بالأولوية في إطار خطة العمل المقررة في جوهانسبرغ.

١٢٢- وتبدو مجالات العمل الاستراتيجية للإعلان وسيلة هامة لتعزيز التنمية المستدامة. غير أنه يلاحظ وجود رغبة متزايدة لدى الشركاء في التنمية في التوصل إلى أفضل الآليات لدعم جهود التنمية المستدامة التي تبذلها البلدان الفقيرة. وفي هذه الحالة، قد يود مؤتمر الأطراف السادس أن يطلب من الشركاء في التنمية الحرص على أخذ أهداف ومقاصد الاتفاقية وبرامج العمل الوطنية بعين الاعتبار في استراتيجياتهم الخاصة بمساعدة البلدان الأطراف المتضررة.

١٢٣- وتشكل إقامة شراكة مثمرة ومتنوعة تستهدف بصورة خاصة دعم جهود أقل البلدان نمواً مسلكاً لا غنى عنه لإعطاء دفعة قوية لتنفيذ برامج العمل الوطنية. وينبغي الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من برامج العمل الوطنية قد تم إعدادها بمساعدة مالية محدودة من الشركاء في التنمية، الذين انصبت جهودهم بصورة رئيسية على تنظيم حلقات العمل وإعداد وثائق التخطيط. وتشمل برامج العمل الوطنية إنجازات يعتد بها ولكن ينبغي تعزيزها وبصورة خاصة بالطرق التالية: ١- تحديد حالة مرجعية (لحة أولية) تسمح بقياس التقدم المحرز وبإجراء عمليات تقييم تحليلية مفصلة؛ ٢- "دليل تفصيلي" لتعبئة الموارد المالية المتوافرة لدى مختلف الشركاء المعنيين، ٣- جهاز موثوق به وكفاء للمتابعة/التقييم.

١٢٤- ويشكل إدراج مجال تدخل خاص بمكافحة تدهور الأراضي، وبخاصة مكافحة التصحر وإزالة الغابات، داخل مرفق البيئة العالمية، وسيلة فعالة لتشجيع البلدان على أن تعزز، في إطار برامج عملها الوطنية، تخطيطاً

متكاملاً لاستخدام الأراضي يربط بشكل متسق بين تلبية الاحتياجات المحلية ومطلب الحفاظ على النظم الإيكولوجية. ويجب أيضاً أن تعزز المؤسسات الدولية دعمها لتنفيذ الاتفاقية.

١٢٥- ويشكل تطوير التآزر بين الاتفاقيات الثلاث نقطة البداية لنهج ابتكاري يراعي الترابط بين ظواهر التصحر والتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي التي تؤثر معاً على بيئة الإنسان وإطار حياته. ويسمح هذا النهج بمعالجة تفاعلية لهذه المشاكل البيئية بالجمع بين عدة مداخل (تدهور الأراضي، وإعادة التوازنات الزراعية الإيكولوجية، وصون التنوع البيولوجي، والحد من تعرض قطاعات الأنشطة للتغيرات المناخية) مع مراعاة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في آن واحد. ويتطلب تعزيز التآزر تحسين التعاون بين الأطر المؤسسية العاملة على مختلف المستويات.

١٢٦- وبدلاً من الاتجاه إلى طرق تآزر تنطلق من المستوى المركزي على أساس تصدي المجتمعات المحلية فيما بعد لهذه العملية، يبدو من الأصوب الاتجاه منذ البداية إلى نظام للبرمجة المحلية يضمن مشاركة السكان وتهيئة ظروف الاستدامة للإجراءات المقرر اتخاذها. وفي هذا الإطار، سيتعين دعوة المجتمعات المحلية إلى إعطاء قوة دفع من خلال عملية واحدة (إدارة الغابات، وصون التربة والغابات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتنحية الكربون، وتحسين المراعي وغير ذلك).

١٢٧- وعلى مستوى البلدان المتضررة الأطراف في مرفق، يجب أن يترجم التزام الحكومات السياسي بالاتفاقية ليس فقط إلى تخصيص اعتمادات في الميزانية الوطنية لتمويل أنشطة مكافحة التصحر، بل أيضاً إلى اتخاذ تدابير حافزة من شأنها أن تشجع القطاع الخاص على زيادة مشاركته في مكافحة التصحر على المستوى المحلي والوطني. ويجب أن يستخدم نظام الحوافز أيضاً كوسيلة لتعزيز سلسلة إنتاج المواد المستمدة من الموارد الطبيعية وتصنيعها وتسويقها، وبخاصة بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية.

١٢٨- وفي إطار إعداد برامج العمل، قامت الأطراف بجهود كبيرة لوضع أنظمة للمتابعة/التقييم بالاعتماد على تدابير جمع المعلومات المتعلقة بالبيئة ومعالجتها. ويقتضي تعزيز هذه الإنجازات عدداً من التعديلات الرامية إلى تحويل نظام المتابعة/تقييم الآثار إلى مجموعة متجانسة من المؤشرات الفيزيائية الحيوية بالإضافة إلى المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية.

١٢٩- وللسماع بمتابعة أدق لتطبيق الإعلان الخاص بتعهدات تعزيز أداء الالتزامات الواردة في الاتفاقية، يستحسن أن يشمل مخطط إعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ الاتفاقية المجالات الموضوعية المحددة في المقرر ٨/م-٤.
